



Te Kāwanatanga o Aotearoa
New Zealand Government

لنتحدث عن أمننا القومي: موجز الرؤى طويلة الأمد حول الأمن القومي

إشراك نيوزيلندا بتنوعها المتزايد بشأن مخاطر الأمن القومي وتحدياته وفرصه.

أكتوبر 2022

مقدمة

السلام عليكم ورحمة الله

Waiho i te toipoto, kaua i te toiroa (دعونا نقترّب من بعضنا البعض، ولا ندع المسافات تفرقنا)

يُعد موجز الرؤى طويلة الأمد حول الأمن القومي المائل هو الأول من نوعه.

وتولت إدارة رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والتجارة، نيابة عن مجلس الأمن والاستخبارات، قيادة العمل المتعلق بهذا الموجز¹. فقد تم تطويرها بشكل مستقل عن الوزراء والحكومة الحالية، وهي تنظر إلى مشهد أمننا القومي المتغير وتُقدم بعض الفرص للمستقبل.

إن الأمن القومي يؤثر علينا جميعاً. فقد تعرضت مجتمعاتنا لأضرار كبيرة من التطرف العنيف، ومن التأثير الضار للهجمات الإلكترونية على أعمالنا وقطاعاتنا المصرفية والصحية؛ ومن الخطر المستمر للجريمة المنظمة؛ وانهيار النظام الدولي، وما يوفره من استقرار، حيث تسعى بعض الدول لتأكيد مصالحها.

بينما تستمر معاناتنا من تأثيرات جائحة كوفيد-19 والمعدل المتسارع لتغير المناخ والانتشار السريع للمعلومات المغلوطة والمضللة، يجري اختبار وعينا الجماعي بتهديدات الأمن القومي وقدرتنا على مواجهتها باستمرار.

من خلال هذا الموجز، الذي يركز على إشراك نيوزيلندا التي تتسم بتزايد التنوع الثقافي في الأمن القومي - فنحن نسعى إلى تبادل المعلومات حول بعض مخاطر أمننا القومي وتحدياته الأكثر إلحاحاً. وكأمةٍ، فنحن لدينا خيارات حول كيفية تعاملنا معها. من خلال زيادة المحادثات العامة حول الأمن القومي، يمكننا الاستعداد وزيادة قدرتنا على الصمود لمواجهة هذه التحديات بالإضافة إلى الفهم المشترك للطرق الممكنة للمضي قدماً.

ننشر مسودة الموجز الآن للتشاور العام، قبل الانتهاء منه في وقت لاحق من هذا العام.

شكراً لجميع من شاركوا معنا وساهموا في هذا الموجز حتى الآن. لقد سمعنا أن المحادثات حول الأمن القومي لها أهمية، وأن المشاركة المنتظمة للمعلومات مهمة. يُعدُّ هذا الموجز بمثابة خطوة واحدة نحو هذا الأمر.

وعند إعداد هذا الموجز، أخذنا في الاعتبار التعليقات العامة والمعلومات المتعلقة بقضايا الأمن القومي المستقبلية والبحوث الدولية وبيانات إحصاءات نيوزيلندا. نحن نسعى الآن للحصول على الملاحظات الخاصة بك حول مفاهيمنا المتعلقة بالشكل الذي يمكن أن يبدو عليه المستقبل المشرق للأمن القومي، وكيف يمكننا إشراك نيوزيلندا التي تتسم بالتنوع بشكل متزايد لتحويل هذه الأفكار إلى أفعال.

نشكركم على تخصيص الوقت لتقديم ملاحظات حول مسودة الموجز.

نتطلع إلى سماع آرائك ومواصلة هذا الحديث معك.

شكراً لك



توني لينيل
رئيس مجلس الأمن والاستخبارات

مرحباً

يدور موجز الرؤى طويلة الأمد هذا حول حماية الأمن القومي لنيوزيلندا وتعزيزه - شعبنا وأمتنا ومصالحنا، مع الأخذ في الاعتبار كيف يمكننا الازدهار الآن وفي المستقبل.

موضوع هذا الموجز هو *إشراك نيوزيلندا التي تتسم بالتنوع بصورة متزايدة في مخاطر الأمن القومي وتحدياته وفرصه*.

وهي تبحث تحديداً في عددٍ من المخاطر والتحديات التي تواجه أمننا القومي، مثل الهجمات السيبرانية والإرهاب والتطرف العنيف والمعلومات المضللة والجريمة المنظمة. كما تُقدّم بعض الأفكار لمساندة المستقبل المشرق لأمننا القومي، ويشمل ذلك توضيح سبب أهمية إشراك النيوزيلنديين في هذا الأمر.

قد تكون المباحثات حول الأمن القومي مُعقّدة، ولكنها أساسية لضمان مستقبل نيوزيلندا بصفتها مكاناً آمناً ومأموناً لزيارتها وأولئك الذين يعيشون ويعملون هنا. إننا نعتقد أن المشاركة الحرة والشاملة والميسورة من جانب الحكومة ستساعد على بناء الثقة والاطمئنان، وتعزيز أمننا القومي. نهدف من خلال هذا الموجز إلى زيادة الوعي والإدراك بشأن الأمن القومي. نأمل أن يؤدي هذا إلى مزيدٍ من المشاركة والحوار في المستقبل.

إننا نحرص على معرفة رأيكم بشأن أفكارنا ونرحب بكافة الملاحظات والمقترحات.

القصة وراء هذا الموجز

يُعد موجز الرؤى طويلة الأمد طريقة جديدة للأجهزة الحكومية التي تعمل بصورة مستقلة عن وزرائها، من أجل استكشاف المسائل التي تهم رفاهية الشعب النيوزيلندي في المستقبل وإعداد تقارير بشأنها.

أوصت **الهيئة الملكية** لاستقصاء الهجوم على مسجدي كرايستشرش بأن تعيد الحكومة التفكير بالطريقة التي نشارك فيها الجاليات التي نخدمها- من أجل خلق مجتمع يشعر فيه جميع النيوزيلنديين بالأمان والانتماء. نحن نريد استخدام هذا الموجز ليساعدنا في المضي قدماً على المدى الطويل لسماع آرائكم واستكشاف ما قد يبدو عليه مستقبل الأمن القومي في بلادنا.

أعد هذا الموجز مجموعة مكونة من تسعة أجهزة حكومية مسؤولة عن حماية نيوزيلندا مما يُهدد أمنها القومي. وهي تتبع سياسة الاستقصاء العام والبحث والاستشارة العامة. لقد علمنا أن النيوزيلنديين يهتمون كثيراً بشأن الأمن القومي، ويودون أن يكونوا على اطلاع دائم بالمستجدات حول التطورات، ويريدون المشاركة في المباحثات حول خطط الأمن القومي لنيوزيلندا في المستقبل.

وهو أمر مشجع، لأن المخاطر متزايدة التعقيد على أمننا القومي تعني أننا بحاجة إلى إشراك جميع النيوزيلنديين في جهودنا لحماية بلدنا من الأذى.

يعتمد هذا الموجز على البحث والمعلومات التي سمعناها من الجاليات والشركات وأجهزة الحكومة للتركيز على:

- التوجهات العالمية الرئيسية التي ستؤثر على الأمن القومي لنيوزيلندا على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة.
- بعض مخاطر الأمن القومي وتحدياته المهمة وكيف يمكن أن تتغير على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة.
- الركائز الأساسية التي من شأنها مساندة الأمن القومي من أجل غدٍ مشرق في المستقبل.

يُرجى العلم أن هذا الموجز على الرغم من إعداده بصورة مستقلة عن الوزراء وأنه لا يمثل سياسة حكومية، فقد تزامنت صياغته مع تطوير مجموعة واسعة من مبادرات السياسات الحكومية التي تهدف إلى إحداث تغيير في قطاع الأمن القومي، وتحديدًا أول استراتيجية للأمن القومي في نيوزيلندا. ومراجعة وظائف نظام الأمن القومي وتكوينه (حسب توصيات الهيئة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشيرش).

يبحث هذا الموجز أيضًا في موضوعات مماثلة لموجز الرؤى طويلة الأمد، ولا سيما موجز لجنة الخدمة العامة حول "كيف يمكننا دعم المشاركة العامة في الحكومة بصورة أفضل مستقبلاً؟"، والموجز المقدم من وزارة الداخلية التي تتناول "كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية وصنع القرار بصورة أفضل من خلال التكنولوجيا؟"

أين بدأنا - البحث والمشاركة

سعيًا للحصول على معلومات حول الأمن القومي لنيوزيلندا من مجموعة من المصادر، حيث يُعد ذلك جزءًا من إعداد هذا الموجز.

تضمن بحثنا ما يلي:

- استطلاع عام حول الأمن القومي² - <https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security/national-security-long-term-insights-briefing/2022-ipsos-national> - وهو استطلاع مستقل لأكثر من 1000 شخص يعيشون في نيوزيلندا، والذي نأمل تكراره كل عام. ركز الاستطلاع على تصورات النيوزيلنديين ومواقفهم تجاه مجموعة واسعة من مخاطر الأمن القومي لنيوزيلندا وتحدياته وفرصه، ووعيهم بها.
 - الملاحظات الواردة من جولتنا الأولية من المشاورات حول موضوع الموجز، حيث تلقينا 105 مشاركة من الأفراد من الجمهور والمؤسسات والشركات تعبر عن آرائهم. كانت المشاركات داعمة للموضوع، حيث علق المشاركون على الحاجة إلى النظر في مجموعة من مخاطر الأمن القومي وتحدياته، واتباع نهج أكثر انفتاحًا وتعاونًا في المباحثات بشأن الأمن القومي. يمكنكم الاطلاع على ملخص آرائهم من خلال الرابط التالي: <https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security/national-security-long-term-insights-briefing/ltib-topic>
 - معلومات من الأجهزة الحكومية المشاركة في نظام الأمن القومي لنيوزيلندا³
 - بيانات وأبحاث متاحة للجمهور من نيوزيلندا وجميع أنحاء العالم.
- أمدتتنا نتائج الاستطلاع والمشاورات العامة الأولية بفهم أعمق حول كيفية وعي النيوزيلنديين بمخاطر الأمن القومي وتحدياته وفرصه. وقد استخدمنا مصادر المعلومات المذكورة لإثراء هذا الموجز، مما يمكننا من تحديد المجالات التي نستطيع تقديم معلومات أكثر وضوحًا وتداولًا بشأنها.

ما تعلمناه - بعض النتائج الملحوظة

كشفت المعلومات التي جمعناها من خلال الاستطلاع العام حول الأمن القومي وكذلك المشاركات والأبحاث وغيرها من المصادر العامة عن ثلاثة مجالات مهمة رئيسية بشأن مستقبل أمننا القومي.

- يُدرك النيوزيلنديون أن التهديدات التي يواجهها أمننا القومي أخذت في الازدياد.
- تؤثر الأحداث والتوجهات العالمية بصورة متزايدة وبشدة على الأمن القومي لنيوزيلندا ، و
- تتفاوت الثقة في قدرة الحكومة على الاستجابة.

يهتم النيوزيلنديون في المتوسط بمجموعة واسعة من التهديدات أكثر من شعوب الدول الأخرى.

تضمن الاستطلاع العام حول الأمن القومي مجموعة واسعة من التهديدات والمخاطر والتحديات التي يواجهها أمننا القومي. تُساعدنا هذه التغطية الواسعة على فهم التصورات العامة بصورة أفضل عبر مجموعة من القضايا التي يمكننا مقارنتها بنتائج الاستطلاعات الدولية.

في المتوسط، علمنا من خلال الاستطلاع أن النيوزيلنديين أكثر قلقاً من الشعوب الأخرى حول العالم بشأن مجموعة من التهديدات.

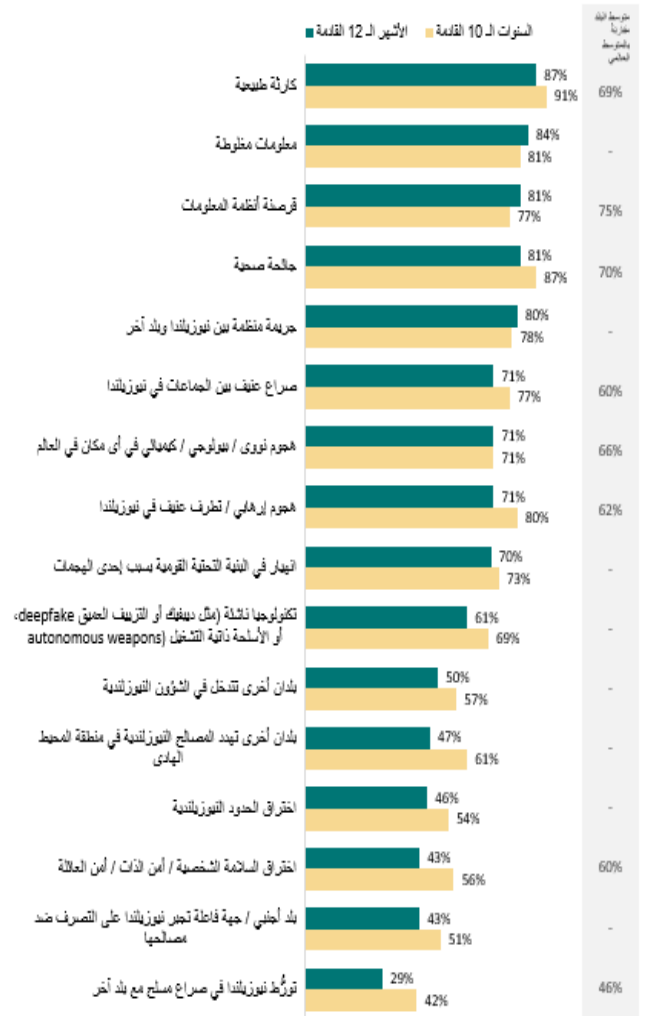
ليس مستغرباً أن يشعر النيوزيلنديون بالقلق حيال الكوارث الطبيعية التي تحدث، نظراً إلى احتمالية تأثرنا بأحداثٍ مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والنشاط البركاني. فنحن من أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية في العالم. تتبع حكومة نيوزيلندا نهجاً تكاملياً في التعامل مع الكوارث الطبيعية، مع التركيز على الحد منها والاستعداد لها ومواجهتها والتعافي منها. المزيد من المعلومات حول النهج المتبع متاحة على الرابط التالي:

www.civildefence.govt.nz/cdem-sector/the-4rs/

ستأتي الأوبئة الصحية أيضاً على رأس اهتمامات الناس، حيث نواصل مواجهة التأثيرات المستمرة لجائحة فيروس كورونا COVID-19. المزيد من المعلومات حول النهج المتبع متاحة على الرابط التالي: www.health.govt.nz و <https://covid19.govt.nz/>

الاستطلاع العام حول الأمن القومي

س. ما مدى شعورك بحقيقة التهديد الذي يمثله وقوع أي مما يلي خلال الأشهر الاثني عشر القادمة / العشر سنوات المقبلة؟



المصدر: استطلاع إيسوس IPSOS العام حول الأمن القومي لعام 2022 (منشور في أكتوبر 2022)

ملاحظة: المعلومات المغلوطة هنا تشمل المعلومات المغلوطة العفوية والمعلومات المضللة عن قصد.

ما يثير الاهتمام على وجه التحديد في سياق هذا الموجز هو درجة القلق بشأن التهديدات التي يتسبب فيها الأشخاص أو البلدان الذين يرغبون في إيداننا (يُشار إليهم غالبًا بمصطلح "الجهات الفاعلة الخبيثة")، مثل القرصنة (الهجمات التي يشنها مرتكبو جرائم الإنترنت، والجهات الفاعلة الخبيثة المدعومة من الدول، والتي تسرق المعلومات أو تكشفها أو تُحرّفها أو تُعطّلها أو تدمرها من خلال الوصول غير المسموح به إلى أنظمة الكمبيوتر)، أو الجريمة المنظمة (نشاط غير قانوني عابر للحدود الوطنية). كان ثاني أكبر التهديدات التي تثير القلق خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة هو انتشار المعلومات المغلوطة (المعلومات المغلوطة هنا تشمل التضليل المتعمد وغير المتعمد).

يبين الاستطلاع أن القلق يتزايد على المدى الطويل بشأن بعض هذه الأنواع من التهديدات أيضًا، ويشمل ذلك إهدى الدول الأجنبية أو الجهات الفاعلة التي تحاول فرض نفوذها على نيوزيلندا، أو دولة تهدد مصالح نيوزيلندا في المحيط الهادي، واحتمالية تورط نيوزيلندا في صراعٍ مسلح.

علمنا أيضًا من خلال الاستطلاع والمشاورات العامة حول موضوع الموجز أن الجمهور يريد منا مشاركة المزيد من المعلومات والتحدث باستفاضة بشأن هذه الأنواع من التهديدات التي يواجهها الأمن القومي.

محور تركيز هذا الموجز

من خلال نقل وجهات نظر الأجهزة المشاركة في إعداد هذا الموجز إلى جانب ما علمناه من خلال الاستطلاع والمشاورات العامة، سنركز على التوجهات والقضايا ذات الأهمية الخاصة، ومنها التهديدات المحددة التالية التي يواجهها الأمن القومي:

- المعلومات المضللة
- القرصنة والهجمات الإلكترونية
- الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- التدخل الأجنبي والتجسس
- الإرهاب والتطرف العنيف
- تحديات الصمود في منطقة المحيط الهادي.

نسعى من خلال مشاركة هذه المعلومات إلى تعزيز الفهم العام والمباحثات بشأن الأمن القومي.

التيارات العالمية الحالية تؤثر على الأمن القومي لنيوزيلندا

فالتحديات التي يواجهها أمننا القومي لا تحدث بمنأى عن العالم. دعم ما أخبرنا به الناس وجهة نظرنا في أن الأحداث والتوجهات الدولية لها أثر ضار ومتزايد على الأمن القومي لنيوزيلندا ، في عالم بات أكثر ترابطاً وتنافسية أكثر من أي وقت مضى. إننا نتوقع أنه خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات المقبلة ستتأثر أهم المخاطر على أمننا القومي بأربعة توجهات عالمية رئيسية، بل سنتشأ منها في بعض الحالات:

- **المنافسة المتزايدة** بين الدول، والتدهور المستمر في "النظام الدولي القائم على القواعد" (هذا النظام العالمي يتكون من قواعد ومبادئ ومنظمات تدعم الدول للعمل معاً، مما يشجع على انتهاج سلوك سلمي وتعاوني يمكن توقعه).
 - إن دعم نيوزيلندا للنظام الدولي القائم على القواعد يمكننا من الاستفادة من التعاون السلمي مع الدول الأخرى. ومع ذلك، فنحن نعتقد أن التحديات التي يتعرض لها النظام الدولي ستزداد، مع سعي الدول التي لها وجهات نظر وأهداف تتعارض مع هذا النظام إلى تقويضه وتجاهله. وقد تجلى هذا بشدة في الأونة الأخيرة في الغزو الروسي المستمر على أوكرانيا. في حين أن أوروبا ودول أخرى قد تأثرت وسيستمر تأثرها أكثر من غيرها، فإن الغزو يمثل انتهاكاً خطيراً للقواعد الدولية، وبشكل ضغماً على النظام الدولي، وسيؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم.
 - وفيما يتعلق بنيوزيلندا ، سيؤدي المزيد من التدهور في النظام الدولي إلى ازدياد التحديات التي يتعرض لها أمننا القومي، مما سيجعل المواجهة وحماية مصالحنا من أكبر التحديات بالنسبة إلينا.
 - **التغير التكنولوجي** سيؤثر على كافة جوانب الحياة، ولكن على الرغم من مزايا التحول التي سيخلقها وتحسين مستويات المعيشة، فسيطرح أيضاً مخاطر وتحديات جديدة. على الرغم من صعوبة التنبؤ بهذا التغيير بدقة، فإننا نتوقع تزايد الترابط بين سكان العالم بفضل التطور التكنولوجي السريع والمستمر.
 - **التغير المناخي** الذي يؤثر على توافر المياه والغذاء والأرض الصالحة للسكن، مما يؤدي إلى التنافس على الموارد الشحيحة وتغير أنماط الهجرة. ستشكل الظواهر الجوية المتكررة والشديدة والكوارث الطبيعية ضغطاً متزايداً على قدرة الدول على التعافي.
 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة والمدمرة والمستمرة الناتجة عن جائحة كورونا COVID-19 والأوبئة المستقبلية.
- إلى جانب هذه التوجهات والمخاطر النامية، تتغير التركيبة السكانية لنيوزيلندا ، حيث نتقدم في العمر ونصبح أكثر تنوعاً ويزداد تركزنا للعيش في المدن. نعتقد أننا بحاجة إلى مواكبة هذا التطور عن طريق تغيير الطريقة التي نتعامل بها مع النيوزيلنديين من أجل حثهم على المزيد من المشاركة الشاملة والنموذجية. وهذا سيساعد الحكومة على بناء الثقة وتلبية احتياجاتهم، والتأكد من أننا جميعاً نتفهم المخاطر والتحديات والفرص التي أمامنا. ويُتوقع ما يلي بحلول عام 2038:
- سيزداد التعداد السكاني لنيوزيلندا من 5.08 مليون نسمة إلى 5.88 مليون نسمة، حيث يعيش أغلبهم في المدن (بنسبة 71%).
 - سيصبح تكويننا العرقي أكثر تنوعاً، مع توقع زيادة الأعراق من منطقة المحيط الهادي والعريقين الماوري والأسويوي .
 - كما يُخيم شبح الشيخوخة على تعدادنا السكاني، حيث يرتفع متوسط العمر من 37.4 عاماً (2018) إلى 42.2 عاماً (2038)، ويتضاعف عدد البالغين سن 65 إلى 1.3 مليوناً (2038).

ما الذي يمكن أن تعنيه هذه التوجهات فيما يتعلق بأمننا القومي في المستقبل ؟

نقدم ثلاثة تصورات افتراضية لمساعدتنا على التفكير في المستقبل: إنها تلخص كيف يمكن أن تؤثر التوجهات العالمية على الإطار الذي تحدث فيه التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي، والظروف التي قد نحتاج فيها إلى المواجهة. يمكن أن تتطور التوجهات والأحداث بطرق غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها. تتغير الطرق التي تتفاعل بها التهديدات باستمرار، وقد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. ربما يمكننا أن نرى خلال الخمسة عشر عامًا القادمة...

انحدار مستمر

ستحاول المزيد من البلدان، ويشمل ذلك البلدان القوية، الترويج لمصالحها بصورة متزايدة وبوتيرة أسرع على حساب قيمنا ومصالحنا الخاصة. يزداد احتمال نشوب صراع مسلح بين البلدان، حيث تطغى صحوة القومية على المشهد الدولي. يتضاءل التعاون من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، مما يؤدي إلى صعوبة مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ. يؤدي التنافس على الموارد (الطاقة والغذاء والمياه) وأنماط الهجرة المتغيرة إلى زيادة فرصة الصراعات المباشرة. يعني تدهور النظام العالمي ازدهار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، شاملةً جرائم الإنترنت، وتزداد قاحة بعض الدول في استعدادها للتدخل وتعطيل أسلوب حياتنا، بطرق تشمل الهجمات الإلكترونية والتجسس. تظل جهود الجهات الفاعلة الخبيثة في التدخل في عملياتنا الديمقراطية مصدر قلق متزايد. تهدد الانقسامات المتزايدة في مجتمعنا بنقويض الثقة في مؤسساتنا العامة. ثمة قصور في التوعية العامة بالتهديدات التي نواجهها في نيوزيلندا، وفي سياق سكان تصيبهم الشبخوخة، وحقب زمنية من عدم المساواة والتشغيل الآلي في القوى العاملة، سيكون البعض عرضة بصفة خاصة للأيديولوجيات المتطرفة المنتشرة على الإنترنت، والتي تُشكلها المعلومات المغلوطة والمضللة.

سقوط درامي

يستمر الصراع في أوروبا مع بقاء أوكرانيا على خط المواجهة النشط، وتورط بلدان أخرى بصورة مباشرة وتأثرها بشدة أكبر على المدى الطويل. وثمة تهديد دائم باحتمال استخدام أحد الأسلحة النووية. يوجد صراع جلي في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادي؛ على سبيل المثال، من خلال سوء التقدير المحتمل في مضيق تايوان و/أو زيادة الاستنفار العسكري في منطقة المحيط الهادي. ويأتي هذا على خلفية الأحداث المناخية المتسارعة والحادة. ونتيجة لذلك، تمنح بعض الدول الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب دول أخرى، ويوجد تنافس مباشر على الموارد (الطاقة والغذاء والمياه). وفي وطننا، تزداد وطأة التهديدات على أمننا القومي، وتتضرر مجتمعاتنا. يؤدي وقوع حدث سيبراني كارثي إلى تدهور الخدمات الرقمية التي نعتمد عليها في حياتنا اليومية، والتي تؤثر على الأعمال والخدمات الصحية والبنية التحتية للنقل، سواء أكان وقوع هذا الحدث عالميًا أم يستهدف نيوزيلندا تحديدًا. الافتقار إلى الموارد ومشاركة المعلومات وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة عن طريق التكنولوجيا المتطورة والمعقدة يجعل من الصعب على الناس التمييز بين الحقيقة والخيال. أصبحت نيوزيلندا أكثر استقطابًا من ذي قبل، وتضاءلت الثقة في مؤسسات الدولة، مما يهدد أسس ديمقراطيتنا الليبرالية.

نظرة تفاؤلية وتحسينية

على الرغم من استمرار الضغط على النظام الدولي القائم على القواعد، ما زال يوجد دافع قوي لدى الدول لمواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، بصورة جماعية، والعمل معًا للحد من تهديدات الأمن القومي، مع محاسبة الجهات الفاعلة الخبيثة. يحث التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي والاستثمار في التكيف مع المناخ على مشاركة الموارد، مما يساعد على تجنب الصراع المباشر والمسلح. زيادة الشفافية ومشاركة المعلومات بحرية تامة وتسهيل الوصول إليها والالتحام والشراكة بين الحكومة والجمهور، تُعزز جميعها الثقة والاطمئنان، وتعطي الضوء الأخضر للمجتمع من أجل مواجهة تحديات الأمن القومي. يُركز قطاع الأمن القومي في نيوزيلندا على المستقبل، وهو قابل للتكيف، ونحن نتكاتف معًا بصفتنا دولة من أجل حماية مصالح أمننا القومي وتعزيزها ومساندة شعبنا لتحقيق الأهدار.

المخاطر والتحديات المثيرة للقلق والتي يواجهها الأمن القومي

في هذا القسم، نُلقي نظرة ثاقبة على بعض المخاطر والتحديات والمعينة التي يواجهها الأمن القومي والتي تشعر بالقلق حيالها، والتي أثّرت باستمرار خلال بحثنا ومشاركتنا.

- المعلومات المضللة
- القرصنة والهجمات الإلكترونية
- الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- التدخل الأجنبي والتجسس
- الإرهاب والتطرف العنيف
- تحديات الصمود في منطقة المحيط الهادي.

لكل مخاطرة أو تحدي نورده، نقدم ما يلي:

- وصفًا
- ما علمناه من خلال بحثنا واستطلاعنا
- كيف نرى أن هذا يمكن تغييره على مدى الـ10 أعوام إلى الـ15 عامًا القادمة
- بعض الأعمال التي ننفذها من أجل الاستعداد للمستقبل.

نقدم لاحقًا في هذا الموجز بعض الأفكار لدعم مستقبل أمننا القومي على المدى الطويل، مع تضمين سبب أهمية الالتحام بصورة أكبر مع النيوزيلنديين.

تحدي المعلومات المضللة (والمعلومات المغلوطة)

المعلومات المضللة هي المعلومات الكاذبة أو المُحرّفة عن قصد وعمد، والتي يجرى مشاركتها لإلحاق الضرر أو لتحقيق هدفٍ أكبر.

تُقلقنا المعلومات المضللة بصفة خاصة، لأننا نرى أن هذا يؤدي إلى تفاقم عدد من قضايا الأمن القومي. إنها تؤثر على الديمقراطيات الليبرالية في جميع أنحاء العالم، مما يقوض الثقة في المؤسسات، ويختبر قدرتنا كمجتمع على مواجهتها.

تتخذ المعلومات المضللة صورًا عديدة، وتتسبب في مجموعة من الأضرار؛ على سبيل المثال، من خلال الترويج للمعتقدات المتطرفة، وتأجيج الخلاف والانقسام في المجتمع، ونشر رواياتٍ مؤذية تهدد الأقليات. وفي النهاية، يمكن أن يؤدي انتشار المعلومات المضللة إلى الراديكالية (التطرف) والعنف عندما يُقرر الناس التصرف وفق تلك المعتقدات.

تُمثّل المعلومات المضللة التي ترعاها الدول تحديًا خاصًا عندما يكون هذا النشاط مدعومًا من دولٍ أخرى، يمكنهم شن حملات تضليل متطورة ومستمرة باستخدام موارد ضخمة ومتخصصة في إطلاق المعلومات الكاذبة أو المضللة من خلال الإنترنت بشأن الأفكار أو الموضوعات التي تهم النيوزيلنديين .

على سبيل المثال، أفاد تحليل حديث أجرته شركة مايكروسوفت أن النيوزيلنديين تعرضوا لموجة مكثفة من التضليل ونشر الشائعات من الجانب الروسي عبر الإنترنت بعد ديسمبر 2021، ويتعلق معظمها بجائحة كورونا COVID-19.⁵ سبقت هذه الموجة المكثفة زيادة في الاحتجاجات ضد إجراءات جائحة كورونا COVID-19 وغيرها من القضايا في نيوزيلندا .

عند مقارنة نيوزيلندا بالدول الأخرى، نجدها تتمتع بصفة عامة بمستويات عالية نسبيًا من الثقة في وسائل الإعلام الرئيسية والمؤسسات العامة. نشعر بالقلق من أن تدمير المعلومات المضللة تلك الثقة، وتزعزع أمننا القومي. يمكن أن تؤثر المعلومات المضللة أيضًا على الترابط الاجتماعي (حيث يشعر الجميع بالأمان والتقدير وإيلاء الاهتمام، ويكون لديه إحساس قوي بالانتماء، ويمكنه المشاركة الكاملة في المجتمع).

يسمح الإنترنت الذي يتسم بطبيعة انفتاحية ووصول متاح بمشاركة المعلومات بسرعة والتواصل السريع بين الناس على مستوى العالم. ومع ذلك، فبقدر ما يعد هذا من المزايا الإيجابية والمهمة للإنترنت، فهو يمثل أيضًا وسيلة لها أثرٌ بالغ في انتشار المعلومات التي قد تبدو مشروعة وذات مصداقية، في حين أنها ليست كذلك. عند مشاركة هذه المعلومات الكاذبة من جانب شخص يُصدقها ويعتقد بصحتها، يُعد هذا **معلومات مغلوطة**، وهي المعلومات التي تكون كاذبة أو مضللة، ولكنها لم تُخلق أو تُشارك بنية مباشرة لإلحاق الضرر. وبهذه الطريقة، تستمر المعلومات الكاذبة والمضللة في الانتشار حثيثًا، ولا

سيما على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وعلى الرغم من أن بعض منصات التواصل الاجتماعي قد اتخذت بعض الإجراءات لمكافحة ذلك، فلا يزال التحدي قائماً، وتزداد مواجهته تعقيداً بسبب الحاجة إلى الموازنة بين المصداقية وحرية التعبير.

"شكل هذا مشكلة حقيقية خلال السنوات القليلة الماضية. ونظرًا للتزايد المستمر في مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فمن المرجح أن يصادف الناس معلومات تتوافق مع أيديولوجيتهم، حتى وإن كانت كاذبة." أحد المشاركين في الاستطلاع

يؤثر انتشار المعلومات المضللة والمغلوبة على قدرة الدولة بأكملها على مواجهة التحديات، مثل جائحة كورونا COVID-19، وذلك بناءً على إحدى المشاركات المستنبطة بالأدلة. نحن قلقون بشأن استمرار هذا التحدي واستفحاله في المستقبل.

فهمنا ما يلي من الاستطلاع العام حول الأمن القومي:

- تصدرت المعلومات المغلوبة قائمة التهديدات الملحوظة التي يتعرض لها الأمن القومي ("تشمل" المعلومات المغلوبة" هنا التضليل المتعمد وغير المتعمد).
- شعر المشاركون في الاستطلاع بنسبة 84% بوجود تهديد حقيقي بانتشار المعلومات المغلوبة حول موضوعات تهم الجمهور في نيوزيلندا خلال الاثني عشر شهراً القادمة.
- ورأت نسبة 25 بالمائة من المشاركين أن المعلومات المغلوبة هي أكبر تهديد لهم ولعائلاتهم.
- كان يُنظر إلى المعلومات المغلوبة على أنها تشكل تهديداً سواء الآن أم بعد مرور عشر سنوات.

أغلب المعلومات المضللة لا تخالف القانون وتندرج ضمن تعريفات الأقوال المحفوظة بحقوق الحماية، مما يجعل من الصعب أو من غير المناسب التعامل معها بالأساليب القانونية والاستخباراتية التقليدية قبل وقوع الضرر. نحتاج إلى تضافر جهود الحكومة والجاليات والأكاديميين، وتعاونهم مع شركات التكنولوجيا والإعلام، للحول دون انتشار الرسائل الضارة عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه حماية حرية التعبير وإتاحة الإنترنت.

امتدت معاناة بعض الناس في نيوزيلندا من عدم المساواة والتجاهل أو التمييز (يشمل ذلك العنصرية) وانعدام الثقة في الحكومة ووسائل الإعلام الإخبارية عبر أجيال. وهذه الآراء بدورها قد تساعد على انتشار المعلومات المضللة، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة الخبيثة والدول الأخرى التي ترغب في تقسيم مجتمعنا وتأجيج الخلافات بين المجموعات.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- زيادة في تفشي المعلومات المضللة وتطورها. قد تسعى دول أخرى عمداً إلى تأجيج التوتر وانعدام الثقة وانقسام الشعب النيوزيلندي. سيشكل هذا تهديداً مستمراً على ديمقراطيتنا وأمننا القومي.
- من المرجح أن تتفاقم المشكلات التي تسببها المعلومات المضللة نتيجة التكنولوجيا الجديدة والناشئة، ويشمل ذلك ظهور الوسائط الاصطناعية، مثل "تقنية التزييف العميق أو الديفيك" وكذلك التعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي.
- تتفاقم الأضرار والعواقب الناجمة عن رواية المعلومات المضللة مما يوجب الخلاف بين مجتمعاتنا ويؤثر على الشعب (على سبيل المثال، التهديدات المحتملة والإساءة والترهيب والإزعاج الموجه إلى المشرّعين ووسائل الإعلام والأكاديميين والسلطات والمسؤولين وعامة الناس)
- رواية المعلومات المضللة التي تؤثر في مجموعة من المخاطر والتحديات الأخرى التي تواجه الأمن القومي وتؤدي إلى تفاقمها.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- **التعاون**، نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لاكتشاف حملات المعلومات المضللة وشبكاتنا، وتعطيلها بطريقة منسقة دولياً، مع نبذ أولئك الذين يرفعون هذا النشاط. يجب أن يتضمن هذا التعاون العمل مع مجموعة متنوعة من المجتمعات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص - ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص - من أجل فهم تأثير الخوارزميات التي يستخدمونها لتوجيه الناس نحو المحتوى على الإنترنت. سيظل تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول الأخرى يضطلع بدور مهم في المواجهة.
- يجب أن تنتهج نيوزيلندا نهجاً شاملاً وطويل الأجل لبناء الصمود في مجتمعنا ومنع انتشار المعلومات المضللة. وعليها الجمع بين أولئك الذين يمكنهم التعويل على مجموعة واسعة من الأدوات والخبرات، مع حماية الحقوق والحريات، وتوفير الإنترنت الحر والمتاح والأمن.

القرصنة والهجمات الإلكترونية

قد يكون الدافع وراء القرصنة والهجمات الإلكترونية هو المكسب المادي، متمثلة في التصرفات العدوانية أو التجسس أو الرغبة في الترويج للأفكار أو المعتقدات. ويمكنها التسبب في خسائر مالية والإضرار بالسمعة وسرقة حقوق الملكية الفكرية وتعطيل الخدمات الحيوية، مثل الأنظمة المصرفية والصحية.

تُعد الهجمات الإلكترونية قضية عالمية تؤثر على كافة الأمم، حيث يمكنها التسبب في تعطيل الخدمات ذات الأهمية القومية، وإلحاق الأذى بالأفراد بصفة شخصية. تتطلب قدرتنا على التعامل مع الهجمات الإلكترونية التعاون مع الدول الأخرى في وضع الحلول والاتفاق على سلوك "مسؤول".

الهجمات الإلكترونية شائعة في نيوزيلندا

تضمنت الهجمات الإلكترونية البارزة مؤخرًا ما يلي:

- هجوم على NZX (بورصة نيوزيلندا)، حيث انهمرت زيارات الإنترنت على أنظمة البورصة لمنع المستخدمين من الوصول إلى الخدمات المتصلة عبر الإنترنت.
- اختراق البيانات في البنك الاحتياطي النيوزيلندي بسبب اختراق أنظمة مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات.
- قرصنة إلكترونية بقيمة 30 مليون دولار على بورصة كريبتوبيا للعملة الرقمية التي يقع مقرها في كرايستشيرش، و
- هجوم فيروسي يتطلب فدية على مجلس الصحة بمنطقة واكاتو.

نتوقع أن تصبح الهجمات الإلكترونية أكثر تواترًا وخطورة وتعقيدًا وتطورًا في جميع أنحاء العالم خلال الـ10 إلى الـ15 عامًا المقبلة. سيكون للهجمات الإلكترونية في الخارج أثرٌ سلبي أيضًا على نيوزيلندا. أما هنا في نيوزيلندا، فقد أفادت نسبة 81 بالمائة من المشاركين في الاستطلاع العام للأمن القومي أن الهجمات الإلكترونية هي أمرٌ مثير للقلق، وقد جاءت هذه النتيجة أعلى من المتوسط العالمي (75 بالمائة). كما ردد المشاركون وجهة النظر ذاتها حول موضوع الموجز، حيث أشاروا إلى أن الأفراد ليسوا مؤهلين دائمًا للحفاظ على سلامتهم على الإنترنت.

"إن هذا يحدث بالفعل طوال الوقت. في عملي، يتعين علينا اتباع الكثير من الإجراءات لمحاولة منع هذه الهجمات، مع قليل من التوفيق." أحد المشاركين في الاستطلاع

أبلغنا الكثير من الأشخاص أننا يجب علينا بذل الجهد نفسه في توفير الأمان عبر الإنترنت مثلما نوفر السلامة خارج الإنترنت (الأمان المادي)، ولا سيما للمجموعات التي لديها القليل من الوعي بعالم الإنترنت، وأولئك المعرضين للخطر لأسبابٍ أخرى.

خلال عامي 2021/2020، سجّل مركز الأمن السيبراني القومي (إن سي إس سي)، وهو من فروع مكتب أمن الاتصالات الحكومي، 404 هجومًا على منظمات ذات أهمية قومية، بزيادة بلغت 15 بالمائة مقارنةً بالعام الماضي. أظهرت نسبة 27 بالمائة من هذه الحوادث مؤشرات لجهات فاعلة إجرامية مشتبه بها أو لها دوافع مادية (مقارنةً بنسبة 14 بالمائة في العام الماضي). أفاد تقييم أجراه مركز الأمن السيبراني القومي أن قدراتهم الدفاعية حالت دون وقوع أضرار بقيمة 199 مليون دولار.⁶ وتوضح التقارير الواردة من فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية في نيوزيلندا CERT NZ أنه فيما يتعلق بالأفراد والشركات الأخرى، تشير التقديرات إلى ارتفاع الحوادث بنسبة 13 بالمائة في عام 2021 بتكلفة مباشرة بلغت 16.8 مليون دولار.⁷

أشارت المشاركات من قطاع الصناعة حول موضوع هذا الموجز إلى عدم التوافق بين التهديد المتزايد للهجمات الإلكترونية واستثمارات المنظمات في الأمن السيبراني، والتوقعات المتضاربة حول من يجب أن يكون مسؤولاً عن الأمن السيبراني. لا تمتلك الحكومة كافة الأدوات اللازمة للحفاظ على أمن نيوزيلندا. سيحتاج كل من الشركات والأفراد إلى أن يصبحوا أكثر وعيًا بالأمن، والاضطلاع بدور فعال في حماية أنفسهم من الهجمات الإلكترونية.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- تزايد الجرائم الإلكترونية الأكثر تعقيدًا وتكرارًا، مما يتحدى قدرتنا الجماعية على مواجهتها.
- المزيد من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف التكنولوجيا الحيوية للشركات، مثل سلاسل التوريد.
- التقنيات الناشئة والاستخدام المتطور لها، مما يؤدي باستمرار إلى طرق جديدة لتنفيذ الهجمات الإلكترونية والجرائم السيبرانية.

- المزيد من النشاط السيبراني المدعوم من بعض الدول، والضبابية بين الجهات الفاعلة الخبيثة المدعومة من الدول وتلك المستقلة وقدراتها.
- زيادة منصات السوق السوداء التي تشتري البرامج والمعلومات الخبيثة وتبيعها، مما يُعرض الأشخاص غير التقنيين إلى الهجمات الإلكترونية.
- زيادة استخدام العملات الرقمية المشفرة من خلال الأنظمة المالية ضعيفة الرقابة في غسل أموال الهجمات الإلكترونية، و
- زيادة استغلال الهجمات الإلكترونية لدعم الأنشطة الأخرى التي ستؤثر على الأمن القومي، مثل المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والتدخل الأجنبي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- **التعاون - تقدم استراتيجية الأمن السيبراني لنيوزيلندا لعام 2019** إطارًا للعمل الذي تقوده الحكومة، بالشراكة مع القطاع الخاص. يدعم مركز الأمن السيبراني القومي المنظمات المهمة على الصعيد الوطني لحماية شبكاتهم، ويعمل على تقديم المشورة الوقائية بشأن المترابطات البيانات التي تمارس الأنشطة السيبرانية الخبيثة والتي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي للبلد أو رفاهيتها الاقتصادية، والتصدي لتلك المترابطات، واكتشافها، وتعطيلها. نظرًا لكون الهجمات الإلكترونية من صور الجريمة المنظمة ولها دوافع ربحية في المقام الأول، فإن استراتيجية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتعامل مع تنظيم الجماعات غير المشروعة وسلوكيات غسل الأموال التي تكمن وراء الأرباح غير المشروعة، مثل أولئك المهاجمين السيبرانيين.
- **المعلومات العامة والمشاركة -** يتلقى كل من مركز الأمن السيبراني الوطني وفريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية بنيوزيلندا CERT NZ والشرطة النيوزيلندية ومنظمة نت سيف Netsafe التقارير والإرشادات وينشرونها.
- **المشاركة الدولية،** ويشمل هذا الانضمام إلى "اتفاقية بودابست" بشأن الجرائم الإلكترونية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي للجرائم الإلكترونية، والمشاركة مع شركاء مقربين في الأمم المتحدة وفي المنتديات الأخرى لردع النشاط السيبراني الخبيث وتعطيله. وهذا يُدلل على أن التهديدات الإلكترونية غالبًا ما تتعلق بقضايا عابرة للحدود تتطلب حلولًا دولية. كما يعمل مركز الأمن السيبراني القومي عن كثب مع الشركاء الدوليين لبناء خط دفاعي إلكتروني متماسك.
- **إنفاذ القانون والاستخبارات -** تعمل الوكالات مع شركاء دوليين، ويكون ذلك من خلال طرق تشمل مشاركة المعلومات والاستخبارات للحيلولة دون وقوع الهجمات الإلكترونية من المصدر في البلدان الأخرى. تسعى الشرطة أيضًا إلى رفع قضايا استرداد الأصول التي تتخطى الحدود الوطنية ضد مجرمي الإنترنت بالشراكة مع جهات إنفاذ القانون في الخارج.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

تُعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مشكلة عالمية تقوض رفاهية المجتمع والحوكمة والتنمية الاقتصادية والأمن القومي. على الصعيد العالمي، يُقدر حجم مبيعات مجموعات الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية بنحو 3 تريليونات دولار أمريكي (أو ما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).⁸

غالبًا ما تسعى مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، من خلال أنشطتها غير القانونية، إلى اكتساب القوة والنفوذ والمال من خلال أنشطة مثل الاتجار بالمخدرات واستغلال المهاجرين والاتجار بالبشر والاحتيال والفساد والجرائم الإلكترونية. إنهم يعملون في نيوزيلندا ومن خلالها، مما يتسبب في إلحاق الضرر بالأشخاص والشركات، ويؤثر على الثقة في مؤسساتنا وسمعتنا على مستوى العالم.

"تكررت تقارير من مصادر إخبارية موثوقة على مدى السنوات العديدة الماضية عددًا من عمليات ضبط المخدرات على نطاق واسع وجرائم الأسلحة غير المشروعة وما شابه ذلك. هذه علامة أكيدة على أن الجريمة المنظمة التي يتورط فيها فاعلون دوليون ما زالت نشطة وقوية في نيوزيلندا في الوقت الحالي، وهناك احتمال كبير لوقوع أحداث أخرى من هذا النوع في الأشهر الـ 12 المقبلة". أحد المشاركين في الاستطلاع

نعتقد أن التطور المتزايد وانتشار الروابط العالمية العابرة للحدود الوطنية يُفسح المجال للجريمة المنظمة. تنشط تلك الروابط من خلال أنظمة الحدود والتجارة والأنظمة المالية والشركات الوهمية وأنظمة الصناديق الائتمانية وغسل الأموال عن طريق شركات التسهيلات المحترفة، والعرض والطلب على السلع والخدمات غير المشروعة عبر الحدود الوطنية، يعني أن المخاطر التي يتعرض لها مجتمعنا من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية آخذة في الازدياد.

هذه التأثيرات لديها القدرة على زعزعة الثقة والاطمئنان في نفوس النيوزيلنديين إزاء قدرة مؤسساتنا وأنظمتنا العامة على التصدي. شعر ثمانون بالمائة من المشاركين في الاستطلاع العام حول الأمن القومي بوجود تهديد حقيقي للجريمة المنظمة خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، وشعر 78 بالمائة أن التهديد سيستمر خلال السنوات العشر القادمة.

يدير جماعات الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية زعماء يستخدمون الرشاوى والترهيب والتهديدات للسيطرة على الأنشطة الإجرامية للجماعات وحماية الأسواق غير المشروعة. يُنظر إلى العنف على أنه نتيجة حتمية من أجل السيطرة. عند التعامل مع العنف على أنه خدمة، قد يكون خدمة مدفوعة الأجر يقدمها متخصصون غير شرعيين و/أو تُقدم مع المخدرات غير المشروعة، نرى العنف الجسدي والأسلحة والأعيرة النارية وسيلة لدعم السيطرة على الأنشطة الإجرامية. وسلط عدد من الذين قدموا مشاركات عامة بشأن موضوع الموجز الضوء على الآثار الاجتماعية الموسعة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأشاروا إلى أن العنف المرتبط بالعصابات وشبكات توزيع المخدرات المحلية من الشواغل الرئيسية.

نتوقع رؤية ما يلي خلال الـ 10 إلى 15 سنة القادمة:

- زيادة استغلال الأسواق غير المشروعة حيثما كانت هناك أرباح، في المخدرات غير المشروعة، والأسلحة والأعيرة النارية غير المشروعة، والجرائم الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا الناشئة، والحياة البرية والموارد الطبيعية، والهجرة غير المشروعة والعمالة، والاستيراد غير القانوني للسلع الخاضعة للرقابة، والاحتيال المنظم والفساد. نتوقع من جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أن تواصل تكيف أساليبها وتطويرها لتحقيق مكاسب مالية من الإصرار بالآخرين.
- زيادة جرائم المخدرات غير المشروعة التي تضر بصفة خاصة بالمجتمعات التي لديها عوز اجتماعي ومالي في نيوزيلندا، لكونها مستهدفة من المنظمات الإجرامية لتكون ضحايا لجرائمها، بل وتعدّها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مجتمعات يسهل تجنيد أفرادها.⁹
- التطور المتزايد في مجال غسل الأموال، من خلال طرق تشمل الشركات الوهمية والصناديق الاستثمارية في جميع أنحاء العالم، ومن خلال النقد والعملة الرقمية المشفرة. تساعد الأسواق النقدية غير الخاضعة للرقابة القانونية في نيوزيلندا على تنشيط غسل الأموال. فسوف تسارع إلى استغلال الثغرات في الرقابة القانونية. تُستغل عائدات الجريمة في المشروعات التجارية والإسكان والسلع الفاخرة، مما يُلحق ضرراً بالغاً بالأشخاص الذين يشترون المنازل ويديرون الأعمال.
- ستتشكل الجريمة المنظمة ضغطاً على ضوابط الحدود النيوزيلندية .
- زيادة الجهود التي تبذلها مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للتأثير على الأفراد والمهنيين والخدمة العامة، أو التسلل إليهم أو إفسادهم أو رشوتهم للمساعدة في تعزيز النشاط الإجرامي والجهود المبذولة في تهديد الأمن القومي. وهذا يهدد ثقة الجمهور في مؤسساتنا وسمعة نيوزيلندا بصفتها مجتمعاً خالٍ من الفساد نسبياً وشريكاً تجارياً منخفض المخاطر.

بعض الذي ننفذه الآن

- مكافحة غسل الأموال واسترداد الأصول؛ تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون مع الشركاء عبر الحدود الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة وكشفها وردعها.
- الشراكة عبر الأجهزة، ومع البلدان الأخرى لمنع التهديدات في الخارج - التعاون الخارجي، بما يشمل تبادل المعلومات والاستخبارات من أجل الحيلولة دون وصول التهديدات، وخاصة المخدرات والمجرمين إلى نيوزيلندا .
- إنفاذ القانون - الجهود المشتركة بين الأجهزة للتصدي للجريمة المنظمة، ويشمل ذلك برنامج عمل الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة في أوساط المجتمع بنفويض من مجلس الوزراء واستراتيجية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

التدخل الأجنبي والتجسس

كانت نيوزيلندا هدفاً للتدخل الأجنبي والتجسس وستظل كذلك. وهذا يشمل الجهود التي تبذلها البلدان، على سبيل المثال من أجل ما يلي:

- الوصول إلى المعلومات الحساسة أو التكنولوجيا أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة بنا (مثل تلك التي تخص شركاتنا وجامعاتنا ومؤسساتنا البحثية).
- استخدام الهجمات الإلكترونية لسرقة المعلومات أو لاستهداف البنية التحتية.
- مراقبة أوساط مجتمعنا أو السيطرة عليها أو ترهيبها، ولا سيما تلك التي لها صلات بدول أجنبية، مما يؤثر على حقوقهم وحياتهم في نيوزيلندا .

- طمس المعلومات التي تعكس مصالحهم أو نشرها، مثل نشر المعلومات المضللة (ويشمل ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي).
- التأثير على ممثلي الحكومة المنتخبين ديمقراطيًا، والأحزاب السياسية، والانتخابات. و
- تهديد سيادة نيوزيلندا أو حريتها أو إجبارها على اتخاذ قرارات معينة (على سبيل المثال، التهديد بحظر استيراد سلع معينة أو تصديرها بين البلدان عند اتخاذ إجراء معين).
- يتزايد التدخل الأجنبي على الصعيد العالمي، ونيوزيلندا ليست محصنة؛ ونحن نرى المزيد من الأمثلة على ذلك.
- من بين أولئك الذين قدموا ملاحظات عامة حول موضوع الموجز:
- رأى العديد أن التدخل الأجنبي يمثل تهديدًا على الصعيدين الشخصي والوطني.
- أعرب البعض عن قلقهم من أن الدول الأجنبية يمكن أن تسعى إلى تقسيم المجموعات العرقية في نيوزيلندا (بسبب ضعف النظام الدولي).
- أشار أكثر من الثلث بقليل إلى الصين، مع مخاوف تتعلق بالتدخل في فئات المجتمع التي تعيش في نيوزيلندا والتأثير المحتمل على المؤسسات السياسية ووسائل الإعلام والشركات في نيوزيلندا.
- أثار البعض مخاوف بشأن حاجة نيوزيلندا إلى زيادة تنوع أسواقها التجارية لتجنب الإكراه الاقتصادي في المستقبل.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- تغير التقنيات الرقمية الناشئة الطريقة التي تسعى بها الدول الأجنبية للتأثير على نيوزيلندا (والدول المجاورة) وتزيد من صعوبة محاولتنا منع حدوث ذلك.
- التنافس بين الدول التي تظهر بصورة متزايدة في "المنطقة الرمادية" بين الصراع والسلام (ويشمل ذلك محاولات التدخل الأجنبي). سيكون هناك خطر أكبر من ممارسة الحكم العدائي والقسري. ستسعى بعض الدول إلى تحقيق أهدافها سرًا، مع الحفاظ على درجة من التحفظ لتجنب أي ردود فعل سلبية أو مواجهات دولية أو التقليل منها.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- **المشاركة العامة:** تعزيز الوعي والإمكانات لدى الجهات التي تواجه مخاطر التدخل الأجنبي. تعمل الحكومة مع المنظمات البحثية لمساعدتها على إدارة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا الحساسة، وإرشاد المسؤولين المنتخبين والقطاعات الأخرى التي تواجه مخاطر معينة.
- **مشاركة المعلومات والأدوات:** نحن نشجع على المزيد من الشفافية في نشاط الدول الأجنبية ونستخدم متطلبات الأمن الوقائي في نيوزيلندا لتوفير إطار عمل يمكن للمنظمات الاستعانة به لتقييم ترتيباتها الأمنية وتدعيمها.
- **التشريعات:** نحن متأكدون من أن نيوزيلندا لديها سياسات وقوانين تفي بالغرض لمكافحة التدخل الأجنبي والتجسس. وتشمل هذه التشريعات قانون الاستثمار في الخارج لعام 2005، وقانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية (القدرة على الاعتراض والأمن) لعام 2013، وإطار عمل ضوابط التصدير، وقوانيننا بشأن تمويل الانتخابات.

الإرهاب والتطرف العنيف

أبرزت الردود على استطلاع الأمن القومي العام أن الناس قلقون من أن يتطور الإرهاب والتطرف العنيف في نيوزيلندا، وأن يصبح منعهما أكثر صعوبة في المستقبل. يعتقد 80 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أن هناك تهديدًا حقيقيًا لهجوم إرهابي أو عمل من أعمال التطرف العنيف في نيوزيلندا في السنوات العشر القادمة، ويضع 23 في المائة منهم الإرهاب على قمة التهديدات التي تترك مجتمعاتهم.

يُعد التطرف العنيف تهديدًا متطورًا في جميع أنحاء العالم، مدفوعًا بأيديولوجيات (طرق تفكير) متزايدة التعقيد، ويستمر الإرهاب في تهديد سلامة الأفراد وإحساس فئات المجتمع بترابط أو أصره. تشمل الدوافع المشتركة للتطرف العنيف الاستقطاب داخل المجتمع (الانقسامات العميقة في الآراء أو المعتقدات)، والانقسامات بين المجموعات السياسية والدينية والمتعلقة بالهوية وداخلها، والتهديدات الحقيقية والمتصورة لهويات المجموعات وقيمها وسلطتها ومكانتها.

لا يزال المتطرفون العنيفون يسيئون استخدام الإنترنت، ويزداد نشاط أعمالهم من خلال إخفاء الهوية عبر الإنترنت، وإمكانية الوصول، والخصوصية التي يوفرها التشفير، والتحديات التي تواجه الحكومات والشركات والمجتمع المدني لمواكبة التكنولوجيا. يستخدم المتطرفون العنيفون الإنترنت للتجنيد وتبادل المعرفة والتخطيط لهجمات البث المباشر، وتؤدي رسائلهم المتطرفة إلى ظهور مجموعة من الأيديولوجيات من دون سابق إنذار أو مع قليل من التحذير.

هذا وطننا: سلط تقرير الهيئة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش الضوء على تحديات رصد التطرف ومكافحته على الإنترنت، وأكد مجددًا على الحاجة إلى امتلاك أجهزة استخباراتية وأمنية تتمتع بالخبرة والأدوات والقدرات اللازمة لدعم جهود مكافحة الإرهاب. يجري دعم هذه الجهود بصورة كبيرة من خلال الوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

نتوقع رؤية ما يلي خلال الـ 10 إلى 15 سنة القادمة:

- زيادة انتشار الكراهية وجهات النظر المتعصبة عبر الإنترنت، ولا سيما خطاب الكراهية العنيف واستخدام المواد المتطرفة العنيفة، مما سيسهم في زيادة تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف.
- تزايد الأيديولوجيات المتطرفة المتنوعة في جميع أنحاء العالم، مع ظهور مجموعات فرعية جديدة وأيديولوجيات متداخلة.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- الهدف من استراتيجية نيوزيلندا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هو توحيد أمتنا لحماية جميع النيوزيلنديين من الإرهاب والتطرف العنيف بشتى صورته. تقوم هذه الاستراتيجية على أربع ركائز، مع التعاون الذي يشمل:
- **نتفهم؛** تأسيس مؤتمر "بلد ينعم بالسلام" الذي يعقده المركز الوطني للتميز البحثي من أجل مكافحة التطرف العنيف ومكافحته. سيقدم المركز أبحاثًا مستقلة خاصة بنيوزيلندا حول أسباب الإرهاب والتطرف العنيف وتدابير منعهما.
- **نتعاون؛** يُمثّل المؤتمر السنوي "بلد ينعم بالسلام" حول منع التطرف العنيف ومكافحته محور ارتكاز لتضامن جهود الأمة وتعاونها من أجل الحد من المخاطر. على الصعيد الدولي، تُشرف نيوزيلندا، جنبًا إلى جنب مع فرنسا، على التلبية العالمية لدعوة كرايستشرش إلى العمل من أجل القضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت. تعمل الوكالات أيضًا مع نظيراتها الدولية للمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.
- **نكافح؛** يجري العمل على تطوير إطار عمل استراتيجي للوقاية من التطرف العنيف والراديكالية في أوتياروا نيوزيلندا ومكافحتهما. يشمل العمل الوقائي الجاري بالفعل برنامج التدابير الوقائية، وهو برنامج تدخل مبكر تتعاون فيه الأجهزة، ويتعامل مع الأفراد الداعمين الذين يظهرون اهتمامهم.
- **نستعد للاستجابة والتعافي؛** نتشارك في العمل لدعم ضحايا الهجمات، فضلًا عن ضمان وجود قوانين تفي بالغرض من أجل مكافحة الإرهاب والأسلحة النارية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تحديات الصمود في منطقة المحيط الهادي

إن جغرافيتنا، والترابط الوثيق بين شعوبنا، وتكامل أنظمتنا (على سبيل المثال في الرعاية الصحية)، يعني أن ما يحدث في منطقة المحيط الهادي يؤثر بشدة على نيوزيلندا. إن المحيط الهادي الذي يسوده السلام والاستقرار والازدهار والصمود يضطلع بأهمية بالغة للأمن القومي لنيوزيلندا. لكن المنطقة التي يقع فيها وطننا تواجه مجموعة من التحديات الأمنية المترابطة والمركبة.

سيظل تغير المناخ منفردًا بالمرتبة الأولى على رأس التهديدات التي تُوَرَّق سبل معيشة شعوب المحيط الهادي وأمنهم ورفاههم، مع تزايد حدة أضراره، ومنها ارتفاع مستوى سطح البحر، والمزيد من الظواهر الجوية الشديدة، ونقص المياه العذبة، والضغط على مخزون الغذاء. يمثل تغير المناخ مشكلة وجودية لبعض بلدان المحيط الهادي، كما يهدد بتفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الحالية.

ستستمر التهديدات العابرة للحدود في الضغط على قدرة منطقة المحيط الهادي على الصمود، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ والجرائم البيئية مثل قطع الأشجار المخالف للقوانين، والتلوث البحري، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للرقابة؛ والتهديدات البيولوجية مثل الأمراض المعدية والأجسام التي تغزو أجسادنا والمزيد من الظواهر الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية والتدخل الأجنبي ونشر المعلومات المغلوطة والمضللة.

شعر المشاركون في الاستطلاع العام للأمن القومي أن نفوذ نيوزيلندا في المحيط الهادي يتعرض للضغط في الوقت الحالي، ويعتقدون أن التحدي سيزداد فقط في السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة:

- أفاد 57 في المائة أن هناك تهديدًا حقيقيًا من دول أخرى (من خارج المحيط الهادي) يضر بمصالح نيوزيلندا في المحيط الهادي في الأشهر الـ 12 المقبلة.
- وقد رأى 61 في المائة أن التهديد من بلدان أخرى في المحيط الهادي سيثير القلق في السنوات العشر القادمة. كان هذا الرأي أكثر شيوعًا بين المشاركين من منطقة آسيا والمحيط الهادي.

نرى المنافسة الاستراتيجية تتزايد في منطقة المحيط الهادي، وتقودها الصين الصاعدة بصفة أساسية. سيتزايد تأثير هذه المنافسة في المستقبل على أمن منطقتنا وسيادتها وأمن دول المحيط الهادي وسيادتها. على الرغم من أن الأمن القومي لنيوزيلندا قد استفاد من سلمية المنطقة واستقرارها على مدى السنوات السبعين الماضية، فإن الجهات الفاعلة خارج المنطقة تعترض بصورة بارزة تعزيز بصماتها الأمنية، مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة الأمنية. وهذا يُعَرِّض الممارسات القديمة التي استفادت منها منطقتنا لمدة طويلة إلى الخطر.

على سبيل المثال، أعلنت الصين في عام 2019 على الملأ عزمها على زيادة تعاونها العسكري في المحيط الهادي، بما يتماشى مع أهدافها الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية¹⁰. تسعى مجموعة من البلدان الأخرى أيضًا إلى زيادة مشاركتها في منطقة المحيط الهادي ووجودها لعدة أسباب مختلفة، وهذا التوسع في المصالح يعني زيادة التعقيد والمنافسة.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- تكثيف المنافسة الاستراتيجية التي تطرح تحديات للأسس الحالية للأمن الإقليمي في المحيط الهادي.
- تزايد التحديات الأمنية العابرة للحدود وغير الحكومية المعقدة والمتقدمة، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
- ممارسة الضغط على الأمن البشري، ومنه الأمن الغذائي والمائي.
- الأحداث والأزمات الناشئة عن تغير المناخ والتي تؤثر على العديد من البلدان في آن واحد، ومن ثم تتطلب منا زيادة الاستثمار في صمود المحيط الهادي وقدرته على المواجهة.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- تعكس مشاركتنا المستمرة داخل المحيط الهادي ارتباطنا العميق بالمنطقة وشعبها، وهي مدفوعة برغبتنا في إقامة جوار سلمي ومستقر ومزدهر وقادر على الصمود.
- تعزز سياسة الصمود في منطقة المحيط الهادي في أوتياروا نيوزيلندا من مركزية المحيط الهادي في هويتنا ونظرة العالم إلينا، وتُسلّم بأن الطريقة الأكثر ثباتًا التي يمكننا من خلالها مواجهة هذه التحديات المعقدة هي من خلال نهج شامل، بشراكة وثيقة مع دول المحيط الهادي الأخرى، لتعزيز الصمود على المدى الطويل.
- وإقرارًا منا بأن مخاطر الأمن القومي لها دائمًا مجموعة من الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الأساسية، فقد التزمنا بتقديم أكثر من 1.8 مليار دولار من المساعدات الإنمائية لبلدان المحيط الهادي بين عامي 2021 و2024، في مجالات تتنوع بين التعليم والأنظمة الصحية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي وحقوق الإنسان والتنمية الشاملة والحكومة والديمقراطية وتطوير البنية التحتية وغير ذلك الكثير في منطقة المحيط الهادي.
- لقد قدمنا الدعم لمدة طويلة من أجل تعزيز القدرة الأمنية لدول المحيط الهادي، على سبيل المثال في قطاعات الشرطة والجمارك والهجرة والأمن السيبراني. من خلال العمل مع شركائنا المقربين، ولا سيما أستراليا، تقدم أوتياروا نيوزيلندا أيضًا مساهمات دفاعية وأمنية مباشرة في المنطقة، ويشمل ذلك الأنشطة الوقائية، مثل دوريات مراقبة مناطق الصيد، وعمليات الاستجابة للطوارئ، على سبيل المثال عقب الكوارث الطبيعية.
- نحن أيضًا من الداعمين الأقوياء للهيكل الإقليمي الذي يمكن منطقة المحيط الهادي من مواجهة مشكلاتها، ونساهم في مجموعة واسعة من الهيئات الإقليمية، مثل وكالة مصادن الأسماك التابعة لمنتدى المحيط الهادي، ومركز تنسيق مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في المحيط الهادي، ورؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادي، وغير ذلك الكثير.
- ستظل طريقة عمل أوتياروا نيوزيلندا مع شركاء المحيط الهادي لا تقل أهمية عما نفعله. إن إعلاء قيم الترابط والاتحاد والرعاية، والتأكيد على قوة الإلهام الكامنة والمتأصلة في بلدان المحيط الهادي سيعزز شراكاتنا.

الأمن القومي في أوتياروا نيوزيلندا على مدى 10 - 15 سنة

إن المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي لنيوزيلندا أخذت في الازدياد والتعقيد والتشابك. وينبغي لنا إشراك جميع أفراد الشعب النيوزيلندي حتى نضمن أننا في أفضل وضع ممكن للمواجهة.

وندرک تمامًا أن الأجهزة الحكومية وحدها لا تستطيع تقديم الاستجابات المطلوبة لمواجهة مخاطر الأمن القومي التي تلوح في الأفق، ونسعى للحصول على آرائكم حول مستقبل الأمن القومي في غضون 10 إلى 15 عامًا.

نتناول في هذا الجزء:

- لقاء نظرة على بعض المطالب الملحة التي نواجهها والخيارات المتاحة أمامنا.
 - مراعاة ما استخلصناه حول ما يجب علينا فعله (من خلال التشاور في الموضوع، والاستطلاع العام للأمن القومي والآراء الواردة من قطاع الأمن القومي بصورة شاملة) بغية المشاركة بشكل أفضل، ثم
 - طرح بعض الأفكار حول ماهية المستقبل المشرق للأمن القومي، وكيف يمكننا تطوير سبل إشراك الأمة النيوزيلندية بتنوعاتها المتزايدة لتحويل هذه الأفكار إلى واقع على المدى الطويل.
- يهيمن سماع آرائكم وأفكاركم حول خطواتنا القادمة.

المطالب الملحة والخيارات المتاحة

المطالب الملحة التي نواجهها والخيارات المتاحة لدينا هي ما ستحدد قدرتنا على تأمين مستقبل مشرق للأمن القومي لنيوزيلندا. بمرور الوقت، سيزداد احتياج الشعب النيوزيلندي إلى تحقيق التوازن بين هذه المطالب والاختيارات وترتيبها حسب الأولوية، مع إدراك أن احتياجات الناس وتوقعاتهم ستغير عبر الزمن.

على سبيل المثال، سنحتاج إلى الموازنة وتحديد الأولويات بين:

- الخصوصية والأمن والثقة
- الاحتياجات والرغبات الفردية والجماعية
- حرية التعبير والتصدي لخطاب الكراهية والتطرف العنيف والمعلومات المضللة
- الاستثمار في الاستجابة للأزمات الحالية وبناء قدراتنا وتعزيز طاقاتنا لمواجهة التحديات المستقبلية، بما في ذلك الاستعداد للأحداث بالغة الأثر ولكنها نادرة الحدوث
- المطالب المختلفة للتمويل العام، ويشمل ذلك احتمال اختلاف التوقعات العامة حول الاستثمارات في الأمن القومي وليس بالضرورة أن تعكس التوقعات العامة ومستويات الدعم المخاطر والتحديات المتزايدة التي يواجهها الأمن القومي لنيوزيلندا.

نحتاج إلى التحدث عن الأمن القومي

الأحداث في السنوات الأخيرة، مثل الحرب في أوروبا، والوباء العالمي، والجهات الفاعلة الخبيثة التي تستهدف نيوزيلندا ، والنظام العالمي المتغير، جميعها تستدعي قلقنا المتزايد بشأن أمننا القومي.

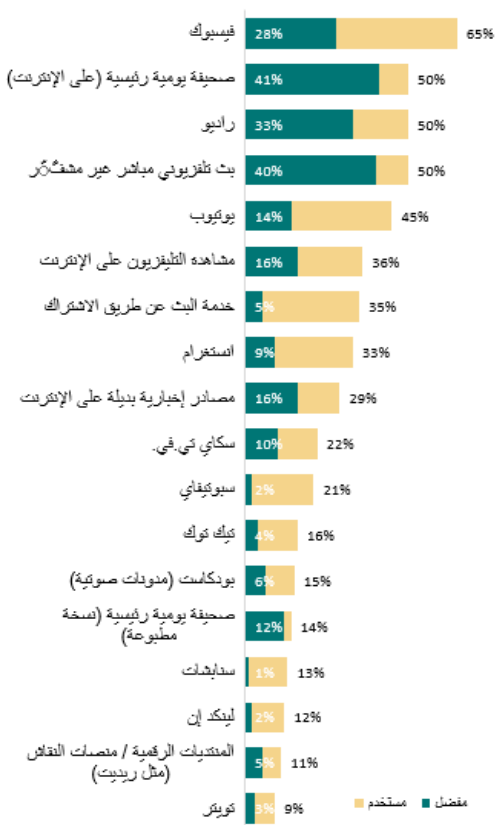
ونعلم أن النيوزيلنديين قلقون أيضًا ويريدون معرفة المزيد، ويريد بعضهم المشاركة بشكل أكبر في كيفية الاستجابة - ويعتقدون أن علينا التصرف بسرعة في ضوء تجاربنا الخاصة والتهديدات المتغيرة على الصعيد العالمي.

في الاستطلاع العام حول الأمن القومي:

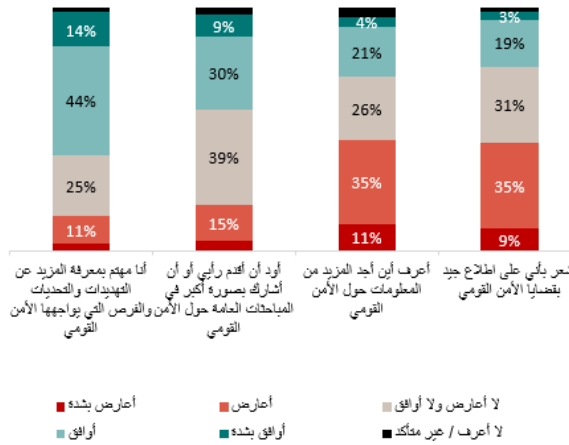
- أبدى معظم المشاركين (58 في المائة) اهتمامهم بمعرفة المزيد عن التهديدات والتحديات والفرص التي تواجه الأمن القومي لنيوزيلندا .
- 39 في المائة منهم عبّروا عن اهتمامهم بإبداء آرائهم أو المزيد من المشاركة في المباحثات العامة حول الأمن القومي. و
- كان 25 في المائة منهم على علم بشأن معرفة المزيد عن قضايا الأمن القومي لنيوزيلندا ، لكن واحدًا فقط من كل خمسة كان يعتقد أن أجهزة الأمن القومي لدينا تشارك معلومات كافية.

"يجب أن نبذل جهدًا لإشراك النيوزيلنديين العاديين في محادثات حول تهديدات الأمن القومي في نيوزيلندا ، وعلى وجه الخصوص التواصل مع فئات المجتمع الأكثر تعرضًا لمخاطر تهديدات الأمن القومي". أحد المشاركين في الاستطلاع

تشارك أجهزة الأمن القومي النيوزيلندية حاليًا معلومات كافية حول الأمن القومي مع النيوزيلنديين
الاستطلاع العام حول الأمن القومي: قنوات المعلومات المستخدمة والقناة المفضلة للحصول على معلومات حول التهديدات



بإعادة النظر في جميع التهديدات التي تناولناها حتى الآن، هل توافق أو لا توافق على كل من العبارات التالية؟



المصدر: الاستطلاع العام حول الأمن القومي 2022

علق العديد من المشاركين في موضوع الموجز على ما يعتقدون أنه قصور عام في الشفافية وإتاحة المعلومات لدى أجهزة الأمن القومي النيوزيلندية . وأرادوا معرفة المزيد عن التهديدات التي تشغل بالهم. قال المشاركون في الاستطلاع إنهم يفضلون معرفة معلومات حول التهديدات التي يواجهها الأمن القومي من خلال الصحف على الإنترنت وقنوات التلفاز غير المشفرة.

إلى جانب ذلك، فإن المشاركين والمجيبين على الاستطلاع:

- حددوا الممارسات التي تُصعب الحصول على المعلومات. وشمل ذلك الإيضاحات المحدودة حول تهديدات الأمن القومي، ولماذا اعتُبرت تهديدًا لأمننا وكيف ينبغي لنيوزيلندا التصدي لها.
- وعلقوا على التعقيدات المتعلقة بمشاركة العديد من الأجهزة في الأمن القومي.
- قالوا إن بعض الأشخاص وأوساط المجتمع يخشون التعامل مع أجهزة الأمن القومي بسبب تجاربهم السابقة.
- وعرض بعضهم اقتراحات بأن وكالات الأمن القومي يمكنها تحسين عملية إتاحة المعلومات من خلال:
- تطوير برامج توعية هادفة (من شأنها مساعدة أفراد المجتمع وتشجيعهم على المشاركة في حماية الأمن القومي لنيوزيلندا)
- صياغة استراتيجية المشاركة ونشرها، و
- وضع خارطة طريق تُوجه ببناء شراكة مع الشعب حول الأمن القومي.

تتباين الثقة في قدرة الجهات الحكومية على المواجهة

كشف الاستطلاع العام للأمن القومي أن ثقة النيوزيلنديين في قدرة الأجهزة الحكومية على توفير الأمن والحماية تتباين باختلاف نوع التهديد.

وعند سؤالهم كيف يمكن للأجهزة الحكومية كسب ثقة الجمهور، سلط المشاركون في الاستطلاع الضوء على حاجة تلك الأجهزة إلى:

- سرعة الاستجابة
- الاستعداد، و
- إثراء الوعي والمعرفة لدى الجمهور.

كيف يمكن أن يبدو المستقبل المشرق للأمن القومي؟

لقد حددنا عشر مقومات نرى أنها ستؤمن مستقبلًا أكثر إشراقًا للأمن القومي لنيوزيلندا على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة. وسوف تمكننا من الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل للمخاطر والتحديات المقدمة في هذا الموجز. نوضح هذه المقومات بإيجاز وعلى مستوى عالٍ، وهي بمثابة خيارات لمزيد من الاستكشاف المحتمل.

ترتكز هذه المقومات على الثقة والأمان والتلاحم الاجتماعي؛ فهي ستعزز صمودنا الداخلي وتدعمنا لاتخاذ خطوات استباقية نحو حماية مصالح أمننا القومي.

تترابط هذه المقومات وتتضافر، مما يساعدنا على سرعة الاستجابة الجماعية، بالاعتماد على مشاركة الوعي بالمخاطر التي حددناها من خلال المحادثات مع السياسيين والشعب الماوري والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والشركات ووسائل الإعلام وقادة المجتمع وأفراد الجمهور.

نحن نحرز تقدمًا بالفعل، على سبيل المثال، من خلال تطوير أول استراتيجية للأمن القومي لنيوزيلندا ومراجعة نظام الأمن القومي لدينا استجابةً لنتائج الهيئة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش وتوصياتها. ومع ذلك، نؤمن بوجود المزيد من الفرص التي تستحق الدراسة.

تشمل المقومات الرئيسية لمستقبل مشرق ما يلي:

- شفافية المعلومات العامة وإتاحة الوصول إليها، أي مشاركة المعلومات وتسهيل وصول الناس إليها وقراءتها بهدف إثراء وعي الجمهور بالمخاطر التي يتعرض لها أمننا القومي، وما الذي نفعله حيالها وكيف يمكنهم المساعدة في الحد منها والتصدي لها. وهذا بدوره سيساعد في مواجهة خلل تباين المعلومات وتشجيع مشاركة الشعب.

- **الإشراف على قطاع الأمن القومي**، حيث يُقدم الدعم للرؤساء التنفيذيين لوكالة الأمن القومي لتعزيب الدور الإشرافي بشكل جماعي، واستشراف المستقبل وتقديم المشورة واتخاذ الإجراءات بشأن التحديات والفرص المستقبلية، لمساعدة الحكومات الحالية والمتعاقبة.
- **تعزيز القيادة السياسية للأمن القومي**، حسب توصيات الهيئة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجد كرايستشيرش، فإن وزراء الحكومة على دراية جيدة بذلك، وثمة "مزيد من النقاش حول قضايا الأمن القومي ودعمها بين الأحزاب"¹¹.
- **الشراكات الدولية بغية تنمية وتعزيز أمننا القومي**؛ مع الاعتراف بأن التهديدات الحالية والمستقبلية للأمن القومي قد يكون لها جذور عالمية تتطلب مشاركة وتعاوناً دوليين للتصدي لها؛ سيكون تبادل المعلومات الاستخباراتية والرؤى والخبرات بصورة استباقية والعمل مع أولئك الذين يشاركوننا قيمنا أمرًا مهمًا لدعم الأمن العالمي والإقليمي وحماية مصالح بلادنا.
- **قطاع أمن وطني يعكس تنوع أمتنا، قابل للتكيف وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية**؛ سيكون قطاع الأمن الوطني، في المستقبل، قادرًا على مواجهة قضايا الأمن القومي المعقدة والمتزامنة، وذلك بعد تزويده بموارد جيدة فضلًا عن مجموعة من القدرات والإمكانات الكافية. ومع تغير نيوزيلندا، ستتغير تنوعات القطاع تبعًا، وسيتم تضمين استراتيجيات لتعزيز التنوع والشمول. ونؤكد على ما توصلت إليه الهيئة الملكية للتحقيق من الحاجة إلى جهاز استخبارات وأمن وطني يمتلك موارد جيدة، يكون مفوضًا بموجب التشريعات، ليكون مسؤولًا عن القيادة الأمنية والاستخباراتية.
- **نقاش مفتوح ومشورات بين خبراء من خارج الحكومة**؛ تتلقى المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث حول الأمن القومي التمويل المستدام الذي تحتاجه لتقديم المشورة المستقلة وإثراء وعينا حول التهديدات التي قد نواجهها في المستقبل، وكيف يمكننا مواجهتها.
- **تغطية إعلامية فعالة وتشاركية**؛ تدعم التغطية الإعلامية لقضايا الأمن القومي النقاش المفتوح حول تهديدات الأمن القومي والمسؤوليات المحتملة ونقاط القوة والضعف في سبل التصدي. وتعكس التغطية تنوعًا في وجهات النظر من جميع أوساط المجتمع النيوزيلندي، وفي الوقت الذي تبرز فيه التهديدات والتحديات، فإنها تدرك أيضًا مستوى ثبات مجتمعاتنا وتحتفي بمواجهة هذه التحديات مواجهة جماعية من الدولة بأكملها.
- **إفساح المجال للشركاء من خارج الحكومة والتعاون معهم**؛ سيتضح لنا جليًا دور الخبراء والخبرات المتاحة بين فئات المجتمع للمساعدة في تخفيف وطأة تحديات الأمن القومي والتصدي لها (لقد أدركنا أن قطاع الأعمال وفئات المجتمع لدينا تضم مجموعة واسعة من الخبرة والمهارات ومستعدون وراغبون في دعم سبل مواجهة تهديدات الأمن القومي).
- **تمكين أوساط المجتمع من المشاركة مع قطاع الأمن القومي**؛ ندرك أهمية بناء ثقة النيوزيلنديين في بعضهم بعض وفي مؤسساتنا. تشجيع المجتمعات ودعمها وتمويلها للمشاركة في مسائل الأمن القومي من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات باعتبار ذلك "مهمة اعتيادية وأساسية" في قطاع الأمن القومي لدينا.
- **مؤسسات جديدة بالثقة وتحمل المسؤولية**؛ نظام أمن قومي يحظى بثقة واطمئنان الشعب الذي يخدمه (أي لديه "رخصة مجتمعية لممارسة دوره") يمكن أن يعمل بفاعلية أكثر من دونه.

ما خطوتنا التالية؟

ويهدف هذا الموجز إلى دعم المحادثات الجارية حول أمننا القومي والطرق التي يمكننا من خلالها إشراك أصوات أوتياروا نيوزيلندا بتنوعها المتزايد بشأن مخاطر الأمن القومي والتحديات والفرص. نرحب بأفكاركم وملاحظاتكم حول مسودة الموجز ونحثكم على مشاركتها، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- المقومات العشر الموضحة في الموجز التي يمكن أن تدعم الأمن القومي لأوتياروا نيوزيلندا.
- الأفكار التي لديكم بشأن دعم الأمن القومي لأوتياروا نيوزيلندا.

كيف يمكنكم مشاركة ملاحظاتكم

يمكنكم مشاركة أفكاركم من خلال نموذج التعليقات عبر الإنترنت: <https://consultation.dpmc.govt.nz/long-term-insights-briefing/draft-ltib-consultation>

سنطلع على جميع التعليقات قبل وضع الصيغة النهائية للموجز. وسيجرى مشاركة الموجز النهائي مع الوزراء المعنيين وعرضه على البرلمان.

نشر ملاحظاتكم

سيُنشر ملخص تعليقات الجمهور على الموقع الإلكتروني DPMC - دائرة رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء. يُرجى ملاحظة أننا لن نشارك بيانات الاتصال الشخصية أو ننشرها أثناء جمع أسماء المشاركين ومعلومات الاتصال بهم.

ويجوز نشر جميع الإجابات المقدمة بموجب قانون المعلومات الرسمية لعام 1982. إذا كنت لا ترغب بنشر إجابتك، فيُرجى الإشارة إلى ذلك عند تقديم مشاركتك، مع ذكر سبب ضرورة حجب إجابتك.

نشكركم على وقتكم ومشاركة أفكاركم وخواتمكم.

الملحق أ - مسرد

الهجوم الإلكتروني: استغلال متعمد لأنظمة المعلومات من أجل إلحاق الضرر.

الجرائم الإلكترونية: الجرائم التي تُرتكب من خلال استغلال أنظمة الكمبيوتر وتوجه ضدها. ومثال ذلك: إنتاج برمجيات خبيثة وهجمات حجب الخدمة والتصيد الاحتيالي.

المعلومات المضللة: معلومات كاذبة أو مُحرفة جرى مشاركتها عن قصد لإحداث ضرر أو تنفيذ مخطط أوسع.

التجسس: يشير إلى مجموعة من الأنشطة السرية تحدث لجمع معلومات أو مواد أو قدرات بغرض تحقيق مكسبًا على حساب المنافس.

التدخل الأجنبي: فعل تمارسه دولة أجنبية أو ممثلها، بهدف التأثير على المصالح الوطنية لدولة ما أو تعطيلها أو تقويضها بوسائل سرية أو خادعة أو تهديدية. الهدف هو التحايل على الأساليب العادية للمشاركة الدولية أو إفسادها وتحقيق مكاسب معينة. في حين أن الدول، ومن بينها نيوزيلندا، عادةً ما تتخذ إجراءات اقتصادية أو دبلوماسية لتعزيز مصالحها، فإن استخدام الخداع والإكراه يشكل مخاطر على الأمن القومي.

جهة فاعلة خبيثة: شخص أو منظمة تتعمد إلحاق الضرر.

المعلومات المغلوطة: معلومات كاذبة أو مضللة، ولكن لم تُختلق أو تُنشر بقصد إلحاق ضرر.

الأمن القومي: [قيد المراجعة] حالة تسمح للنيوزيلنديين بممارسة حياتهم اليومية باطمئنان وأمان وتُمكنهم من الاستفادة القصوى من الفرص في سبيل الارتقاء بأسلوب حياتنا. تتبنى نيوزيلندا حاليًا تعريفًا أعمق للأمن القومي. وهذا يبرز تعرضنا لمجموعة متنوعة من الأخطار والمخاطر الأمنية القائمة على التهديدات، بدءًا من الزلازل وحرائق الغابات وأمواج تسونامي وصولًا إلى الإرهاب والتدخل الأجنبي والتجسس والفساد. وتُعد هذه المخاطر جزءًا متأصلًا في عالمنا، وإدارتها أمر معقد.

برامج الفدية: برنامج يقيد وصول الأشخاص إلى ملفاتهم أو أنظمة الكمبيوتر الخاصة بهم ما لم يدفعوا فدية.

النظام الدولي القائم على القواعد: نظام عالمي يرسخ مفهوم "الالتزام بالنزاهة والأمانة"، يتألف من القواعد والمبادئ والتنظيمات التي تدعم البلدان للعمل معًا، وتشجع دورها السلوك السلمي والتعاوني الذي يمكن التنبؤ به.

الترباط الاجتماعي: حيث يشعر الجميع بالأمان والتقدير وإيلاء الاهتمام، ويكون لديه إحساس قوي بالانتماء، ويمكنه المشاركة الكاملة في المجتمع. المجتمع المترابط هو الذي يتمتع فيه جميع الأفراد والجماعات بحس الانتماء والاندماج الاجتماعي والمشاركة والتقدير والشرعية.

الإرهاب: ويشمل (على سبيل المثال لا الحصر) الأفعال التي تسبب الوفاة أو الإصابة البدنية الخطيرة وتهدف إلى تخويف السكان أو إجبار الحكومة على اتخاذ (أو عدم اتخاذ) تصرفات معينة.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: هي الجريمة التي تُدبر عبر الحدود الوطنية، أو الجريمة التي تُرتكب في بلد معين، ولكن لها صلات وثيقة بالبلدان الأخرى.

التطرف العنيف: تبرير العنف بهدف تغيير طبيعة الحكومة أو الدين أو المجتمع تغييرًا جذريًا. غالبًا ما يستهدف هذا العنف الجماعات التي تُشكل تهديدًا لنجاح المتطرفين العنيفين أو بقائهم على الساحة أو تشوه صورتهم في أعين العالم.

الملحق ب: الحواشي

- 1 وتتمثل هذه الهيئات في مكتب رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والتجارة ودائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية ووزارة الدفاع ومكتب أمن الاتصالات الحكومية ودائرة الجمارك النيوزيلندية وقوات الدفاع النيوزيلندية والشرطة النيوزيلندية ووزارة الأعمال والابتكار والتوظيف.
- 2 تقرير الاستطلاع متاح على موقع دائرة رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء على الإنترنت - <https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security/national-security-long-term-insights-briefing/2022-ipsos-national>. أعدت شركة إيسوس IPSOS هذا الاستطلاع على الإنترنت بين تاريخي 11 فبراير - 2 مارس 2022. تزامن العمل الميداني مع الغزو الروسي لأوكرانيا وحركة الاحتجاج على البرلمان. يُحتمل أن تكون هذه الأحداث قد أثرت على ردود الجماهير.
- 3 لمزيد من المعلومات المفصلة حول نظام الأمن القومي لنيوزيلندا راجع - <https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security-and-intelligence/national-security/new-zealands-national-security>
- 4 توقعات التعداد السكاني العرقي القومي وفق الإحصائيات النيوزيلندية لعام (2021): 2018 (الأساسي) - 2043 راجع - <https://www.stats.govt.nz/information-releases/national-ethnic-population-projections-2018base-2043>
- 5 مايكروسوفت (يونيو 2022). الدفاع عن أوكرانيا: دروس مبكرة من الحرب السيبرانية. راجع <https://query.prod.cms.rt.microsoft.com/cms/api/am/binary/RE50KOK>
- 6 مركز الأمن السيبراني القومي، تقرير التهديدات الإلكترونية 2022/2021. راجع <https://www.ncsc.govt.nz/newsroom/ncsc-cyber-threat-report-shows-rise-in-malicious-attacks-on-new-zealand/>
- 7 ملخص تقرير فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية في نيوزيلندا 2021 CERT NZ. راجع <https://www.cert.govt.nz/about/quarterly-report/2021-report-summary/>
- 8 الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في نيوزيلندا: استراتيجيتنا 2020 - 2025. راجع: <https://www.police.govt.nz/sites/default/files/publications/transnational-organised-crime-in-new-zealand-our-strategy-2020-to-2025.pdf>
- 9 الإحصائيات النيوزيلندية لعام (2012). الأطفال والأسر المعرضة للخطر: بعض النتائج من الاستبيان الاجتماعي العام لنيوزيلندا. راجع: <https://www.stats.govt.nz/assets/Uploads/Retirement-of-archive-website-project-files/Reports/Vulnerable-children-and-families-Some-findings-from-the-New-Zealand-General-Social-Survey/vulnerable-children-and-families.pdf>
- 10 تقييم الدفاع لعام (2021) الصادر عن وزارة الدفاع النيوزيلندية، بعنوان بحر هانج لا يزال من الممكن الملاحه فيه . راجع: <https://www.defence.govt.nz/assets/publication/file/Defence-Assessment-2021.pdf>
- 11 الهيئة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش بتاريخ 15 مارس 2019. الجزء 2.3 الفقرة 24, 2. توصيات لتحسين جهود نيوزيلندا لمكافحة الإرهاب. راجع: <https://christchurchattack.royalcommission.nz/the-report/findings-and-recommendations/chapter-2-recommendations-to-improve-new-zealands-counter-terrorism-effort/>